التطورات السياسية في لبنان
دراسة في ضوء ديناميكات الطائفية السياسية
والديمقراطية التوافقية

أ.م.د. ناظم نواف ابراهيم
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

يتصف لبنان ، بأنه نظام سياسي، جمهوري ،ديمقراطي ،برلماني ، يسمح بالعمل السياسي بأسلوب التعددية السياسية ،في مجالات واسعة وحيوية ، من الحريات العامة والتي ميزته عن اغلب النظم السياسية القائمة في دول عالم الجنوب . ويرجع ذلك إلى طبيعته الداخلية وتركيبته الاجتماعية والسياسية والطائفية المختلفة، التي تجعل من جميع المكونات أقليات غير قادرة على الاستئثار ،أو الهيمنة بالسلطة بمفردها ، إلا أن هذا التوصيف الايجابي ،لا يلغي وجود ثغرات وعيوب متعددة تسببت على الدوام بعدم استقرار الأوضاع الداخلية ،وتعريضها لنكسات مستمرة ،كادت ان تطيح بالتركيبة اللبنانية من أساسها.

Abstract

Lebanon enjoys a republican democratic political system that enables the exercise of political pluralism with in a wide range of freedoms and this distinguish it from most of the existing political systems in the region .The most prominent reason for this advantage is the nature of the Lebanese demographic and sectarian structure that makes all components of minorities incapable of monopolizing power alon.This positive characterization does not eliminate the existence of multiple gaps and defects that have always caused instability in the internal situation and exposed to setbacks that almost will destroy the Lebanese structure from its foundation.

الكلمات المفتاحية: التطورات السياسية – الطائفية السياسية – الديمقراطية التوافقية – لبنان – البنية الدستورية

المقدمة

يتصف النظام السياسي اللبناني ، بأنه نظام ديمقراطي، جمهوري ، برلماني ، طائفي ، يتيح ممارسة التعددية السياسية ، ضمن مجالات واسعة ، من الحريات العامة ، والتي تختلف في مسارها ، عن جميع النظم السياسية الموجودة في دول عالم الجنوب على وجه التحديد.ويرجع سبب ذلك إلى تركيبته الاجتماعية، والسياسية، والقائمة على منهج الطائفية ، والمنصوص عليها في الدستور . والتي تجعل من جميع المكونات ، أقليات غير قادرة على الاستئثار ، والهيمنة على السلطة بمفردها . الا أن هذا التوصيف الايجابي لا يلغي وجود ثغرات ، وعيوب متعددة ، قد أفرزت على الدوام بعدم استقرار الأوضاع الداخلية، وتعريضها دوما لنكسات سياسية ، كادت ان تطيح بالتركيبة اللبنانية من أساسها. كما أن هذه العيوب، والثغرات ، لازالت حاضرة حتى وقتنا الحالي ، والتي تحد من قدرة النظام اللبناني ،على تحقيق نوع من التطور، والتقدم، نحو الإصلاح الحقيقي ، في جميع المجالات. الأمر الذي فرض على النظام السياسي، أن تعيش حالة من الإرباك ، وعدم الاستقرار المجتمعي ، والسياسي المستمر .

أهمية البحث : من خلال التعرف على أسباب حالة الإرباك ، وعدم الاستقرار المجتمعي ، وأتساع تأثيرها على الساحة اللبنانية، الأمر الذي يؤدي الى حالة من الإرباك السياسي ، واختلال التوازن في الساحة الداخلية ، والذي يضر بمصالح البلاد عامة اذ أنتج الى صراعات وأزمات داخلية ، وأخرى خارجية ، ألقت بتبعاتها على جميع مفاصل الحياة السياسية.كل ذلك ضاعف من ضرورة الاهتمام ، بهذا الموضوع ليتسنى لنا ، الخروج بأفكار شاملة ، ورؤى وواقعية، للتطورات السياسية في النظام السياسي اللبناني.

إشكالية البحث: تأتي الإشكالية التي خرجت من واقع النظام السياسي ، في لبنان ، وهي إشكالية مركبة نابعة من ازدواجية صيغة الحكم ، وهذه الأخيرة مرتكزة بالأساس على الطائفية السياسية والمؤطرة في الدستوري التي تتلاقى وتتناقض في ان واحد ، مما يؤدي الى نشوب أزمات حادة ، تهدد المنظومة السياسية القائمة برمتها ، الحال الذي انتج عن وجود أزمة طائفية سياسية ، وحالة من عدم الاستقرار السياسي ، لها أسبابها التاريخية ، والخارجية كما لها أثارها الحاضرة ، والمستقبلية، ولاسيما ما يتعلق بالواقع السياسي الداخلي غير المستقر. وهنا تظهر عدد من التساؤلات : ما مدى تأثير القوى الاجتماعية ، والسياسية ، في لبنان؟ ثم ما هي طبيعة التطورات السياسية ، وتجربة الديمقراطية التوافقية .؟وما هو تقييم الأخيرة . ؟. فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مؤداها ، أن أزمة الطائفية السياسية ، والديمقراطية التوافقية، تعد سببا في الأزمات الداخلية ، والمتعلقة بطبيعة العملية السياسية ، في لبنان . هذا البناء الذي قام وفق المحاصصة الطاغية ، في المشهد السياسي اللبناني ، والتي وضعته الدولة المستعمرة، وهو انعكاس لمشكلة التدخل الخارجي (الإقليمي والدولي) . التي استغلت أزمة الحكم الداخلية ، فأصبح لها تأثيراً

واضحاً ، على مجمل الحياة السياسية في البلد. اماأهداف البحث: هنا تحاول الدراسة إلى استعراض التطورات السياسية في لبنان، وبيان الأسباب الداخلية، منها والخارجية المؤثرة في أحداث عدم الاستقرار السياسي ،ونتائجه وأبعاده المستقبلية ،على أمن البلد واستقراره . منهج البحث : تم الاعتماد على العديد من المناهج العلمية ، وذلك للفائدة العلمية ،ولخدمة البحث العلمي ، ومنها المنهج التاريخي ، والمنهج الوصفي ، لدراسة التطورات السياسية في لبنان . وكذلك المنهج النظمي الذي يهتم بمجال النظام السياسي ،وقدراته، داخل بيئته، وتطوراته المختلفة. وسيتم ذلك من خلال ثلاث مباحث بالاتي:

المبحث الأول: تأثير القوى المجتمعية، والسياسية، في ممارسة السلطة اللبنانية.

المبحث الثاني: البنية الدستورية في لبنان.

المبحث الثالث: الديمقراطية التوافقية في لبنان.

فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاج.

المبحث الأول : تأثير القوى المجتمعية ، والسياسية ، في ممارسة السلطة في لبنان.

لعل طبيعة التركيبة الاجتماعية، والظروف السياسية، بل الاقتصادية ،والثقافية منها ، للدولة لها الأثر الكبير في سلوك وتطور السلطة السياسية، واستقرارها، من عدمه وهنا يتصف لبنان بطبيعة متنوعة اجتماعيا وسياسيا ، كان ولازال لها التأثير الكبير في ممارسة السلطة، على مدار تاريخ لبنان، فضلا عن تميز لبنان بصفات تتمثل بالحرية، والحيوية السياسية، لاسيما وضعه السياسي في محيطه العربي، من جانب وكذلك صورته في مجال الطائفية السياسية، التي تطورت خلال مراحل تطور النظام السياسي من جانب آخر. إذ أصبح لكل طائفة، حزب سياسي خاص بها ، لمواجهة الأحزاب والطوائف الأخرى [١].

ولا غلو والقول هنا بان الجمهورية اللبنانية، بدأت سيادتها واستقلالها، بمشاكل سياسية، واقتصادية، واجتماعية كثيرة، نابعة عن موقعها الجغرافي، وتاريخها المعقد ،وتركيبه الاقتصادي، وبنائه الاجتماعي المتنوع، والذي تميز باختلاف السكان وتعدد أديانه وهنا سنتطرق هذه الملامح ضمن هذا المبحث بمايلي: أولا. لمحة تاريخية عن نشوء الدولة اللبنانية الحديثة . أما ثانيا: سنبحث فيه: البنية الاجتماعية والاقتصادية.

أولا: لمحة تاريخية عن نشوء الدولة اللبنانية الحديثة . إن الرجوع للتاريخ ،والوقوف عند أحداثه ،هو أمر لازم من أجلِ استكمال قراءة بنية وتطور اي نظام سياسي، من اجل وضع تصور عن واقعه الحالي والمستقبلي، وهنا تعود بدايات لبنان ككيان سياسي إلى أمارة جبل لبنان [٢]. إثر انتصار العثمانيين على المماليك في معركة (مرج دابق) عام ١٥١٦ وتخلل هذا العهد نشوء نواة الكيان اللبناني وكانت أماره (ال معن) أوضح تشكيل سياسي حكم المعنيون لبنان فتره من الزمن ثم أنتقل الحكم الى الشهابيين وحكموا مدة قرن ونصف القرن بعد ذلك انتهى عهد الاماره بإقصاء(بشير الثاني) عام ١٨٤١في النفوذ العثماني وبسطت الدولة العثمانية حكمها المباشر على الجبل فقضت على ما عرفه هذا الجبل من الحكم الذاتي[٣]. بعد ذلك ظهر عهد

القائممقاميتين وهناتم تقسيم لبنان الى منطقتين أداريتين : شمالية يتولى أدارة شؤونها قائمقام (ماروني)مركزها في دير القمر، وجنوبية يتولى إدارتها قائمقام (درزي) ، ومركزها بيت الدين، على أن يكون القرار النهائي، في القضايا المهمة ،للوالي صيدا، وأيدت بريطانيا وفرنسا الاقتراح[٤].هذا النظام لم يجد حلاً للصراعات الطائفية ، وأيضاً أدى الى توسيع الانقسامات، وخلق جو من التناقضات، وإشعال الحروب الطائفية 'داخل البيت اللبناني[٥]،ومما زاد الأوضاع سوءاً هوالتدخل الخارجي ممثلا بدور الدول الأوربية وتدخلاتها غير المبررة في الشأن اللبناني [٦]، وهنا يتولى الحكم فيها متصرف (مسيحي) من التابعية العثمانية، وغير لبناني يرشحه الباب العالي، وتوافق عليه الدول الأوربية الكبرى ثم يصدر السلطان الموافقة على تعيينه .وقد ضم إقليم المتصرفة مناطق الجبل دون المدن الساحلية وهي: طرابلس، وبيروت، وصيدا، والبقاع التي ظلت تابعة لولاية دمشق[٧].وجد هذا النظام في أول الأمر نجاحاً ووفراجواء من الاستقرار، والطمأنينة، مما أرسى ظروف ايجابية في السلطة السياسية ، لحكم لبنان السياسي ، أهمها وجود مجلس تمثيلي يعكس نوعاً، من الرقابة الدستورية [٨] الا إن هذا النظام أظهر مصالح فرنسا بين (الموارنة) وروسيا بين (الأرثوذكس) وبريطانيا بين (الدروز) .وأبعدت المناطق التي يسكنها المسلمون ،بموجب الخطط لهذه الدول[٩]. وخلال اندلاع الحرب العالمية الأولى انتهزت الدولة العثمانية الفرصة وألغت نظام المتصرفة وفرضت الحكم العسكري على لبنان وأستمر الوضع الى بدايات القرن العشرين وفي الاول من ايلول عام١٩٢٠ أعلن (الجنرال غورو) عن تأسيس دولة لبنان وهنا عملت فرنسا على تغذية الطائفية ،في لبنان، مما أدى الى تمازج سكاني غير مترابط ومتعدد الولاءات الحال الذي أنتج تكريس قواعد النظام الطائفي[١١].ومن خلاله يتم اختيار النواب بطريقة الانتخاب غير المباشر ،على أساس التمثيل الطائفي[١٢]. وفي نهاية عام ١٩٢٥ دعا المفوض السامي (دوجوفينيل) المجلس التمثيلي الى الانعقاد لسن دستور جديد، فتحول المجلس الى جمعية تأسيسية، وأبرم المفوض الدستور، ودعا المجلس الى انتخاب رئيس للجمهورية، معترفاً بهذا المجلس وعين (ست عشر) عضوا في مجلس جديد للشيوخ، وأجتمع المجلسان في جلسة مشتركة تم فيها انتخاب (شارل دباس)[□] أول رئيس للجمهورية اللبنانية، بصلاحيات أدارية واسعة .وصل التناقض الشعبي ذروته، في عهد الانتداب الفرنسي، ولا سيما الفترة بين (١٩٢٠ – ١٩٢٥) فقد تمسك بعض المسلمين بموقفهم السلبي من الكيان الجديد، وتمسك الفريق الآخر المتمثل بالمسيحيين، ولاسيما (الموارنة) بالانتداب الفرنسي[١٣]. حقق لبنان استقلاله في٢٢تشرين الثاني ١٩٤٣ . ويعد أول رئيس جمهورية في عهد الاستقلال هو (بشارة ألخوري)، أما رئيس الوزراء فكان (رياض الصلح)، الذي عمد بالاتفاق على إقرار الميثاق الوطني[١٤]والأخير بدأ التمهيد له عام

١٩٤٣ الذي تمثل بدولة تضم طوائف متعايشة غير منقسمة ، وتجسد ذلك في التقارب بين المسلمين والمسيحيين في اجتماع وفود عديدة من مختلف الطوائف ، في المقر ألبطريكي الماروني، في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣ [١٥].وتضمنت مبادئه الأساسية بالاتي:

١. أن يتخلى المسيحيون اللبنانيون ،عن رغبتهم في طلب الحماية الفرنسية، والدخول ضمن المجموعة العربية ،مقابل تخلي المسلمون عن السعي إلى ضم جزء من لبنان إلى سوريا ،أو أي وحدة عربية.

٢. توزيع الطرفين على مناصب الدولة الرئيسة، توزيعا دينيا .فضلا عن تقسيم الوظائف ذات المسؤولية ، بين الطوائف المختلفة، فيكون رئيس الجمهورية (مسيحياً مارونياً) ورئيس الوزراء (سنياً) ورئيس مجلس النواب (شيعياً)[١٦].الملاحظ أن (الميثاق الوطني) قد كرس الطائفية، والعشائرية، والقبلية داخل الدولة[١٧]. ومع هذه التناقضات في الميثاق لكنه أمن الحكام بأنه اتفاق للتعايش المشترك ،وضمن بقاء الكيان اللبناني [١٨]. وعليه استمرت سلسلة الأزمات المتعاقبة ذات الصبغة الطائفية منذ الاستقلال وبلغت ذروتها بالحرب الأهلية سنة ١٩٧٥.وبسبب ذلك كانت ولادة وثيقة الطائف عام١٩٩٠[١٩] وقد تضمنت الأخيرة عدة بنود إصلاحية ،تحول قسم كبير منها بقانون الى مواد دستورية . كما أشارت هذه الوثيقة على محاولة إلغاء الطائفية السياسية بشكل تدريجي. وعبر مرحلتين : الأولى بإلغاء قاعدة التمثيل الطائفي. والثانية :بإلغاء ذكر الطائفة او المذهب في بطاقة الهوية [٢٠]، وكذلك نصت على حل جميع الميليشيات ، وتسليم أسلحتها للدولة ،وتعزيز قوى الأمن الداخلي ،والقوات المسلحة ،وكذلك أفرز اتفاق الطائف ظواهر جديد وأبرزها ماعرف ب (السلطة المجلسية) وكان له قدر وتأثير كبير ،لوقف الحرب والمساهمة في التخفيف من هولها [٢١] .

ثانيا :- التركيبة الاجتماعية والاقتصادية اللبنانية.لا يمكن إغفال أثر الإطار الاجتماعي والاقتصادي ، على فاعلية الحياة السياسية، في أي نظام،لأن الأخير يتأثر بالبني الاجتماعية، والهياكل الاقتصادية،والمؤسسات السياسية ،السائدة فيه ،والتفاوت ألمناطقي ،واختلافاته الدينية ،والطائفية أفرزت آثاراً بنيوية شائكة ومعقدة في السلطة السياسية في لبنان[٢٢]،وهذا ما سيتم بحثه بما الآتي:

١-: واقع التركيبة الاجتماعية في لبنان.

لاجرم من تحديد الحيز المكاني للمجتمع ، إذ من المستحيل دراسة المجتمعات الإنسانية، منفصلة عن إطارها الجغرافي،لأن البيئة الجغرافية ، تشكل الإطار الأكبر الذي تقوم فيه الحياة الاجتماعية وتتطور متأثرة به بل قد يحتم عليها مصيرها أن تلعب دوراً حاكماً في صياغة التفاعلات بين الإفراد داخل المجتمع من جهة وبين دول الجوار الجغرافي من جهة أخرى وبناء وتشكيل اي نظام سياسي في دولة ما.

أ- التسمية والموقع الجغرافي: ان اسم لبنان يعد مصطلحا جغرافيا ،أطلق منذ القدم على المنطقة الجبلية المجاورة، لساحل بلاد الشام [٢٣] ولبنان له معنى آخر يستند الى الأصل عينه في اللغات السابقة كلها "أللبنان" أي (البخور والكندر) كما في العربية وزعم من ذهب الى هذا الرأي أنه دعي بذلك لما يفوح من جوانبه العطرة التي تنشرها أشجاره ونباتاته ذات

العطر الزكي أما موقعه الجغرافي: فلبنان يتميز بموقع استراتيجي حيوي ومهم لأنه يقع بين سوريا شمالاً وفلسطين جنوباً وحوض دمشق شرقاً والبحر الأبيض المتوسط غرباً لذا فالمظهر العام للأراضي اللبنانية يبدو بشكل نطاق جبلي شبة مستطيل[٢٤]، ،ويتكون من ستة محافظات وهي:بيروت العاصمة والنبطية ومحافظة الشمال ومحافظة الجنوب ومحافظة البقاع ،وجبل لبنان، وكل محافظة مقسمة الى (٢٥) قضاء،وهو اصغر دولة عربية من حيث المساحة التي تبلغ ١٠٤٥٢ كلم٢ ، فهو يحتل قلب العالم القديم ويشكل همزة وصل بين قاراته الثلاث : آسيا وأوروبا وإفريقيا. ينظر الخارطة (١) ،واللغة العربية في لبنان هي اللغة الوطنية الرسمية أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل فيها بموجب قانون[٢٥].

خارطة (١) تبين التقسيمات الادارية في لبنان

المصدر: http://ar.wikipedia.org

ب – واقع التركيبة المجتمعية اللبنانية:– ان لبنان تتكون من مجموعة بنى تقليدية وأخرى حديثة متداخلة فالطوائف تشكل وحدات بنيوية ، لها تركيبتها الداخلية التي تختلف في دقة تنظيمها من طائفة الى أخرى، تبعا للعقيدة الدينية، التي تنتمي إليها الطائفة والأحوال التاريخية التي قامت على أساسها، وهذه الطوائف تكونت تحت تأثير عوامل منها الدينية فضلا عن العوامل والظروف السياسية ولابد هنا من تحديد عدد السكان في لبنان لتوضيح حقيقة البنية الاجتماعية لقد أجري إحصاء رسمي للسكان في عام ١٩٣٢ وكان عددهم (٨٧٥,٢٥٢ نسمة) ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ يبلغ عدد السكان ب (٤,٠٩٩,٠٠٠) مليون نسمة[٢٦] . ومما يتضح ان مسألة إجراء إحصاء سكاني داخل لبنان ، من الامور الاسياسية والمهمة ، التي تعد غاية في الحساسية بسبب الانقسامات الاجتماعية، داخل البلد ، إذ لكل طائفة تقريباً خصوصيتها وتاريخها وتراثها وفنونها وسياستها الخاصة وربما حتى أسماء أبنائها[٢٧] فالمجتمع اللبناني كان ولا يزال مجتمعاً يتميز بالتعددية الطائفية فيه،وتعزى هذه الخصوصية إلى تاريخ لبنان نفسه إذ نشأت (الطائفية) مشكلة تاريخية في مرحلة معينة من تاريخ النظام السياسي في لبنان ، ثم تطورت وتشعبت حتى أصبحت كأنها متأصلة في بنية هذا الشعب حتى وقتنا الحاضر [٢٨]،ويتألف سكان لبنان من ثمانية عشر معروفة رسمياً ، فلبنان طبقاً للدستور بلد عربي الهوية والانتماء [٢٩] وعليه فأن الطوائف هي : ١– الطوائف الإسلامية تتمثل ب :(الدروز، والسنة ، والشيعة والعلويون والاسماعيليون) ، ٢– والطوائف المسيحية هي:(الموارنة، والروم الارثوذكس، والكاثوليك والارمن الأرثوذكس، والكاثوليك، والسريان الارثوذكس، والكاثوليك،والكلدان ،واللاتيني

والانجليون والاشوريون والاقباط الارثوذكس والكاثوليك)[٣٠].

ج- معوقات أدارة التنوع المجتمعي : إن النظام المجتمعي اللبناني ، قائم على فرزطائفي حاد، وتعميق النسبية الطائفية، وشمولها جميع نواحي الحياة اذ طال عمل الدولة والمؤسسات السياسية ، والجغرافية والديموغرافية ، وهنا صارت المحاصصة الطائفية من الآليات المعتمدة ، في الحياة العامة، والسياسية ،على وجه الخصوص .أدى ذلك مثار اختلاف وجدل في التجربة اللبنانية، في إدارة التنوع[٣١]، فالدولة كبنية حقوقية ،تطورت في سياق التطور التاريخي ،المار ذكره للتركيبة المجتمعية، فاستقرار النظام السياسي غالبا مايرتبط بواقع تركيبته الاجتماعية ، والتي طغى فيها السلوك الطائفي، في كافة المجالات ، ومن فان تلعب دورا كبيرا بل وحاسما، في تأسيس المؤسسات السياسية ، وفي تحديد الطبيعة الذهنية لصانع القرار السياسي ، فضلا عن ممارسة العملية السياسية، وهذه قائمة على التقوقع الطائفي ويظهر ذلك جليا في تقسيم المناصب السياسية بحسب المصالح والمحسوبية والإرث السياسي [٣٢] وهذا الحال دفع بالمواطن الى أن يكون ولائه ليس للدولة ،إنما لقبيلته ،أو طائفته، أو مجموعة عرقية ،وبالنتيجة حصل ضعف في الروح الوطنية ، للمواطن اللبناني ، وتتضح أَزمة الولاء والانتماء، والمواطنة داخل الشعب بشكل واضح نتيجة الولاءات الفرعية لدى أبنائه [٣٣] .

٢-: واقع العامل الاقتصادي: مما لا شك فيه أن هنالك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وكلاهما يتبادلان التأثير بينهما سلبا وإيجابا، فالنظام الاقتصادي هو نتيجة للتفاعلات المختلفة منها: السياسية ،الاجتماعية، والحياتية، ويعد الجانب الاقتصادي ،من الجوانب المهمة في عملية التطور السياسي للدولة ، والذي لا يتحقق إلا إذا ارتكزت الدولة على اقتصاد قوي ، يحدد طرق وأساليب المعيشة فيها، والأكثر من ذلك يسهم في تحديد المسارات السياسية ، والاجتماعية والثقافية ،لأي دولةً من الدول.وإن الاقتصاد اللبناني أعتمد مبدأ الملكية الخاصة ،وحرية المبادرة الفردية ،غير أن الضوابط المطلوبة ،والمفروض توافرها في أي نظام حر ،غالباً ما كانت غائبة أو معطلة بالفعل[٣٤]، إذ يشكو الاقتصاد اللبناني ،من أزمات بنيوية حادة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي معا ، في ظل دولته الطائفية .

المبحث الثاني : واقع البنية الدستورية في لبنان .

لفهم طبيعة النظام السياسي ، لأي دولة لايكتفي النظر فقط بما أشارت إليه النصوص الدستورية، والقانونية معا ،إذ هنالك عوامل مختلفة منها السياسية – الاجتماعية بل وحتى الاقتصادية. فضلا عن الأحزاب ونقابات كثيرة من الجماعات الضاغطة العامة منها ، فضلا عن الخاصة والتي تؤدي دورا مهما في تكييف طبيعة النظام السياسي في الدولة. ولا غلو والحال هنا نجد في لبنان لتختلف الحياة السياسية والدستورية في مسيرتها، عن تلك القاعدة والتي تتأثر تحديدا بالطائفية السياسية، والمهيمنة على جميع مظاهر الحياة كما أسلفنا ، والتي

تمثل من الثوابت في التاريخ والكيان اللبناني، ناهيك عن دور الأحزاب في المجال نفسه . وهنا إننا بتنا. نقول أن فهم أي نظام سياسي قائم ومعرفته، يتطلب الإشارة إلى الأحداث السياسية ، ومراحل التطور التي أدت إلى قيام هذا النظام .لذا سنقسم هذا المبحث إلى أولا: أسس الدستور والنظام السياسي القائم. أما ثانيا: قراءة في طبيعة النظام السياسي ، ثالثا. مؤسسات النظام السياسي.

أولا:- الدستور والنظام السياسي القائم .

أولا:- أسس الدستور اللبناني . كل دولة من دول العالم اليوم يكون لها دستور لأنها تدار بموجب منتظم حكم يحدد عدد معين من القواعد القانونية ومن ابرز المآثر الأساسية لدولة جديدة هو في امتلاكها فضلا عن العلم ونشيد وطني خاص وعملة وطنية لدستور يمثل في ان معا قيمة رمزية وفلسفية وقانونية[٣٥] ومن المعلوم أيضا أن هناك علاقة ترابط طردية وتفاعل بين الدستور في دولة ما وبين النظام السياسي المطبق فيها، فالدستور هو الذي يحدد الملامح والمبادئ الأساسية لأي نظام سياسي[٣٦]، فالأخير يعد المرآة ،التي تنعكس فيها ظروف، وواقع المجتمع[٣٧]..وفقا لذلك ونتيجة تفاعل عدة عوامل ذات طبيعة دولية وداخلية واجتماعية صدر الدستور في ٢٣آيار ١٩٢٦ بعد مصادقة المجلس التمثيلي ، والأخير تحول فيما بعد صدور الدستور إلى مجلس النواب [٣٨]بالمقابل نجد ان دستور عام ١٩٩٠ والذي انبثق عن اتفاق الطائف كما ذكر سابقا اكد على وحدة الأرض والشعب. وكذلك رفض مشاريع التقسيم والتأكيد على عمقه العربي والتمسك بالنظام البرلماني البعيد عن الطائفية السياسية، فضلا عن إلغاء التمثيل الطائفي في الوظائف كما أسلفنا أيضا ، وهذا يعد خطوة متطورة في طريق النظام السياسي الباحث عن الاستقرار، الا ان جميع هذه المحاولات شابها من التعقيد والتناقض بسبب عدم اتفاق الإرادات السياسية ،الأمر الذي كرس التوازن الطائفي على مستوى المؤسسات الدستورية بين الطوائف الكبرى ،وعلى مستوى السلطات الثلاث ،بحيث توضع الرئاسات، والحقائب الوزارية، والمقاعد النيابية ، لكل منهم في مواقع متوازنة طائفيا .هذا الأمر افرز عقبات أمام مسارات الإصلاح السياسي المأمول داخل البيت اللبناني الموحد قديما وحديثا.

ثانيا: قراءة في طبيعة النظام السياسي . إن البحث في طبيعة النظام اللبناني بموجب الدستور يتضح لنا بأنه : (نظام جمهوري، نيابي، برلماني، طائفي..) وان الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي هي الركيزة (الطائفية). وفقا لما مر ذكره والتي تحمل في أحشائها الكثير من التناقضات ،أي تحكمها النزاعات، والصدامات الدامية ، فضلا عن عامل الشك والقلق السائد، بين جميع الأطياف الرئيسة في البلد ، ومن ناحية أخرى نجد إن صيغة النظام ترتكز على موازين قوى طائفية ،قابلة للتغيير والتبدل ،تحت تأثيرات متعددة ،منها الداخلية ،وبعضها الآخر خارجية وهذا ما سيتم توضيحه بالآتي:

١- نظام جمهوري:يقوم نظام الحكم الذي تضمنه الدستور على أساس النظام الجمهوري،فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، وفي هذا الجانب نصت المادة (١٠١) من الدستور على أنه ابتداء من أول أيلول سنة ١٩٢٦(تدعى دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية، دون أي تبديل أو تعديل آخر)[٣٩]. كما نصت مقدمة الدستور الفقرة (ج) لسنة ١٩٩٠، اي بعد اتفاق الطائف على أن دولة هي : (جمهورية ديمقراطية تقوم على احترام الحريات...)[٤٠] .

٢- نظام نيابي: الدستور اللبناني قد أخذ بجوهر النظام النيابي أي بنظام الديمقراطية غير المباشرة وتجلت مظاهر هذا النظام فيما يتضمنه من أركان:-

أ- وجود مجلس منتخب بواسطة الشعب، ويتمتع بسلطات فعلية[٤١]: فالشعب يعد مصدر السلطات، وصاحب السيادة ، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية ،وتتولى السلطة (هيئة واحدة هي مجلس النواب)[٤٢]،إذ ينتخب الشعب أعضاء هذا المجلس لتمثيله وممارسة سلطاته نيابة عنه[٤٣].

ب- انتخاب أعضاء المجلس المنتخب لمدة محدودة فالنائب في البرلمان اللبناني ينتخب لمدة أربع سنوات[٤٤] .

ت- عضو المجلس المنتخب يمثل جميع الشعب ،وقد نص ذلك في المادة (٢٧) من الدستور على (أن عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن ترتبط وكالته بقيد او شرط من قبل منتخبيه)[٤٥] .

ث- تمتع البرلمان باختصاصات لإصدار التشريعات ومراقبة إعمال السلطة التنفيذية فهو يملك حق التشريع في جميع الحقوق ويملك حق اقتراح القوانين بحسب المادة (١٨) من الدستور اللبناني لعام ١٩٩٠[٤٦] .

٣- نظام برلماني:أن أي نظام برلماني يقوم على وجود مجلس يستمد سلطته من الشعب الذي انتخبه يطلق على هذا المجلس (البرلمان) ومن هنا جاءت الصفة البرلمانية للنظام اللبناني بالاتي :

أ- ثنائية السلطة التنفيذية: تعني أن يكون طرفين للسلطة التنفيذية رئيس مسؤول من ناحية ووزارة مسؤولة أمام البرلمان من ناحية أخرى [٤٧].

ب- الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية: أذ فصلت السلطات في لبنان فصلاً مرناً ليس مطلقاً [٤٨].

٤-نظام طائفي : فالطائفية مظهر فعال في كيان لبنان وتاريخه منذ أمد طويل كما اشرنا اليها اذ أصبحت إحدى الفروض التي حملها التاريخ للبنان وأصبحت الطائفية اليوم استمرارآ لطائفية الأمس ، اذ جاء دستور عام ١٩٢٦ مكرساً للطائفية في المادة (٩٥) منه (بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة)[٤٩] .أيضا نجد المادة نفسها(٩٥) في دستور عام ١٩٩٠ قد كرست الاعتراف بالطوائف كما ذكرت سلفا كركيزة مهمة للمنتظم السياسي، فالعرف القاضي بتوزيع الرئاسات الثلاث بقي عليه وبالرجوع إلى المواد(٩، ١٠) من الدستور والمتعلقة بالطوائف وحقوقهم بينما نجد في المادة (١٩) قد منح رؤساء الطوائف الحق بمراجعة المجلس الدستوري فيما يختص بدستورية

القوانين في مجال الأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الطائفية وغيرها[٥٠] .بمعنى آخر إن النظام السياسي في لبنان مرتكز على البنى الطائفية بحيث لازال النظام السياسي يدور في دائرة الطائفية دون المقدرة على تجاوزها والتي أصبحت اي الطائفية متغلغلة في جميع مناحي الحياة السياسية والدستورية والنتيجة أنتج الحراك الجماهيري الرافض والساعي الى تغييرالاحوال والظروف السائدة في لبنان من طائفية وفساد واقتصاد متدهور. . ولعل مايجري اليوم من مظاهرات جماهيرية غاضبة هي سلسلة من الاحتجاجات والرفض الجماعي لإدارة الحكم في البلد بسبب الظروف القاهرة وهو خير دليل على فشل الحكومات في ايجاد الحلول اللازمة للازمات الاقتصادية والفساد والطائفية والمليشيات غير التابعة للحكومة واللافت للنظر هذه الحركة انظم إليها المواطنون من جميع الطوائف ومن جميع أنحاء لبنان ويظهر ان الخلافات الطائفية قد وضعت جانبا وقد قدم المتظاهرين مجموعة مطالب منها إجراء انتخابات مبكرة وسن قانون انتخابي ديمقراطي بعيد عن الطائفية يمكن الناخبين من اختيار رئيس جمهورية وبرلمان جديد ويقوض التدخلات الخارجية وكان من نتيجتها إجبار رئيس الوزراء سعد الحريري على تقديم استقالته من الحكومة[٥١] .وهنا يطرح السؤال الاتي: ماهو الواقع الانتخابي في لبنان وماهي مبادئه وشروطه الرئيسة ؟. يعتمد النظام الانتخابي في لبنان على مبادئ عامة في التمثيل السياسي تتمثل في كون الاقتراع عاماًوسرياً ومباشراً، نظام أكثرية بسيطاً ويجري حسب التمثيل الطائفي ووفقاً لمبدأ الاقتراع الاكثري البسيط (أحد نظم الأغلبية ويطلق عليه أسم الفائز الأول في الدائرة الانتخابية) [٥٢]. ومن الشروط الواجب توافرها في الناخب والمرشح التي يفترضها القانون الانتخابي وهي كالأتي:

١- شروط الناخب: أن يكون الناخب لبناني الأصل، يبلغ (٢١) من عمره ،ويكون موجوداً في القيد في قائمة الناخبين، ويتمتع بالحقوق المدنية والسياسية . [٥٣].

٢- اما شروط المرشح: أن يكون المرشح لبناني الأصل مقيداً في قائمة الناخبين وأن يكون قد أتم (٢٥) من عمره، ويكون متعلماً، ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن لا يكون المرشح من الفئات التي حرم القانون انتخابها [٥٤].

ثالثا : مؤسسات النظام السياسي : ساد الاعتقاد لدى الكثيرين من المفكرين والسياسيين على النظام السياسي الذي طبق لغاية ١٩٩٠ هو نظام جمهوري ديمقراطي برلماني كما أسلفنا ، باعتبار ان النظام الدستوري يرتكز على دستور سنة ١٩٢٦ الا ان الواقع قائم على ركيزته ثابتة وفق الصيغة (الطائفية) التي تكرس الطائفية السياسية، وهذا ما سيتم بحثه بالآتي:

أولاً: السلطة التشريعية .عندما صدر الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ كانت السلطة التشريعية تتكون من مجلسين هما (مجلس النواب) و(مجلس الشيوخ) غير أن هذا لم يستمر إذ قضى التعديل الدستوري الأول في ١٧تشرين الأول١٩٢٧ بإلغاء مجلس الشيوخ ودمج أعضائه بمجلس النواب وجعل السلطة التشريعية تتكون من مجلس نيابي واحد هو مجلس النواب و يتكون الأخير أي

مجلس النواب اللبناني استنادا إلى المادة (٢٤) من الدستور لسنة ١٩٩٠ من نواب منتخبين يتكون عددهم وكيفية انتخابهم استنادا لقوانين الانتخاب المرعية والى ان يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيود الطائفية[٥٥]:

١- اختصاصات مجلس النواب :- لمجلس النواب اختصاصات نظمها الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠ واللائحة الداخلية للمجلس أهمها:

أ- الاختصاص التشريعي:- منح الدستور مجلس النواب ،سلطة التشريع الكاملة، وذلك في مجال اقتراح القوانين وإقرارها . اذ جاءت المادة (١٨) بالنص على انه(لمجلس النواب ومجلس الوزراء ،حق اقتراح القوانين ،ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب)[٥٦].

ب- الاختصاص المالي: تعد الحكومة مشروع الموازنة وتحوله بمرسوم كأي قانون أخر وتجري مناقشة الموازنة وإقرارها قبل أي عمل اخر وذلك حسب المادة (٨٣) من الدستور اللبناني[٥٧].

ت- الاختصاص الرقابي :- هنا يقوم مجلس النواب بدور الرقيب ،على تصرفات السلطة التنفيذية، وتكون مسؤولة عن جميع أعمالها أمام المجلس [٥٨].

ث- الاختصاص الانتخابي: لقد أوكل الدستور إلى مجلس النواب القيام بمهمات انتخابية أهمها[٥٩]:

- انتخاب رئيس المجلس ونائب الرئيس ، وأعضاء هيئة مكتب المجلس ، وأعضاء اللجان الانتخابية.
- انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء ولايته بشهرين.
- انتخاب نصف أعضاء المجلس الدستوري.
- انتخاب أعضاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وتتكون من (٧) نواب و (٨) من أعلى المستوى من القضاة.

ج- اختصاص تعديل الدستور:- نصت المادة (٧٧) من الدستور على الآتي (يحق لمجلس النواب في خلال عقد عادي وبناء على اقتراح عشرة من أعضاءه على الأقل وموافقة أكثرية ثلثي الأعضاء في مجلس النواب)[٦٠].

٢- آلية عمل المجلس النيابي :- في دراستنا لآلية عمل مجلس النواب علينا أن نميز بين ثلاث محاور: الفصل التشريعي وأدوار الانعقاد والجلسات.

أ- الفصل التشريعي و أدوار الانعقاد: أن المقصود بالفصل التشريعي هي الفترة التي يوجد بها المجلس رسمياً ويزاول صلاحياته وقد حددها قانون الانتخاب اللبناني بأربع سنوات تبدأ من أول إعلان للمجلس حتى الانقضاء الجماعي لسلطاته[٦١].ويطلق على الوقت الذي يستطيع المجلس مزاولة اختصاصاته الدستورية بأدوار الانعقاد وتقسم هذه الدورات إلى دورات عادية[٦٢].وأخرى استثنائية"[٦٣].

ثانيا:- السلطة التنفيذية . تتجسد هذه السلطة ، في النظام البرلماني، بعضوين مختلفين في وضعهما القانوني:عضو مستقر،هو رئيس الدولة ،ملكاً كان او رئيس جمهورية ،وكابينته الوزارية أو

الحكومة،ويستند دورهم وبقائهم بالسلطة بالتمتع بثقة البرلمان وتنقسم الى ما يلي.

١. رئيس الجمهورية :- وفقا لأحكام الدستور النافذ يمثل رئيس الجمهورية رئيساً للسلطة الإجرائية الأعلى ،ومرجعها وينتخب بواسطة مجلس النواب ،عن طريق الاقتراع السري .كما ويعد رأساً للدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقا لأحكام المادة (٤٩)من دستور ١٩٩٠ [٦٤]، أعطى الدستور لرئيس أَلجمهورية صلاحيات ومسؤوليات واسعة بكونه رئيساً للسلطة التنفيذية ودوره المحرك الأساسي للحياة السياسية اللبنانية [٦٥] . لكن صيغة الحكم التي تقوم عليها الحكومات بعد اتفاق الطائف ،اي بعد عام ١٩٩٠ وبفعل التوازن الطائفي اي التوازن في الصلاحيات والاختصاصات سبب خلل وارباك بين السلطتين مما يعني حصل التباس في النصوص مثلا النص الذي جعل من رئيس الجمهورية قائدا اعلى للقوات المسلحة، وفي الوقت نفسه اخضع هذه القوات لسلطة مجلس الوزراء، فتحول الحكم من حكم الهرم او الراس الواحد المهيمن على مقدرات الحكم الى حكم الرؤوس الثلاث المتساوية حفاظا على التوازن القائم في الحكم فضلا عن تامين المكاسب الخاصة لكل طرف وقد تعاقب على رئاسة الجمهورية عدد من السياسيين بلغ عددهم حتى عام ٢٠١٨ اربعة عشر رئيس جمهورية[٦٦].

٢. الوزارة/ مجلس الوزراء: وفقا للدستور اللبناني وطبقاً للنظام البرلماني فإن الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء تعد المركز الرئيس لاتخاذ القرار التنفيذي في الدولة وتلعب الوزارة دوراً مهماً ، في النظام البرلماني، فهي تعد حلقة وصل بين السلطتين التنفيذية، والتشريعية [٦٧]. وتتكون الوزارة في لبنان من رئيس ونائبه وعدد من الوزراء يعينهم ويقيلهم رئيس الجمهورية، استنادا إلى ما أشار الدستور عليه في مادته (٥٣) ،و من الوجه الدستورية ، يجري تشكيل الحكومة على مراحل تبدأ عندما يجري رئيس أَلجمهورية ، مشاورات مع أعضاء البرلمان ، ويطلع رئيس مجلس النواب، عليها وبعد ذلك يقوم رئيس الجمهورية، بتسمية رئيس الوزراء المكلف، بالتشاور مع رئيس المجلس، ويصدر مرسوم التسمية منفرداً وبعد ذلك يجري رئيس الوزراء المكلف استشاراته مع النواب والكتل النيابية لاختيار أعضاء حكومته ومن الصلاحيات التي يمارسها هي [٦٨]:-

١. وضع السياسات العامة للدولة في جميع النواحي .

٢. العمل على تنفيذ القوانين، والأنظمة، والإشراف على عمل كل أجهزة الدولة ومؤسساتها .

٣. تعيين موظفي الدولة وقبول استقالاتهم وفقا إلى القانون .

٤. حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية ، إذا امتنع مجلس النواب بغير أسباب قاهرة عن الاجتماع طوال عقدين استثنائيين متواليين ،لا تقل مدة كل منهما عن شهرا في حالة

رد الموازنة بقصد عرقلة الحكومة عن العمل، ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها .أما من حيث الشروط الخاصة بالترشيح لمنصب الوزارة ، فان ذلك حددته المادة (٦٦) من دستور ١٩٩٠. اذ نصت على مايلي (لا يتولى الوزارة الا اللبنانيون ولا يجوز تولي الوزارة الا لمن يكون حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة)[٦٩] .

٣- :- طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية : يمكن أن نوجز مظاهر التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين وفقا لما نص عليه الدستور بما يلي:

ا- مظاهر التعاون المتبادل بين السلطتين: تتحقق عن طريق احترامها للقواعد القانونية،والعرفية معا ،والتي يقوم عليها النظام القائم ، فالتوازن والتعاون بينهما رسمها الدستور ويعني توزيع الاختصاصات مابين السلطات في الدولة بشكل مرن غير جامد وعدم ترك وظائف الدولة الثلاث ،في يد واحدة ،وإنما توزيعها على هيئات متعددة ، إذ يجب ان تكون هناك علاقة واضحة بين السلطات ، بوصفها جزءاً من بعضها البعض وواحدة مكملة للأخرى .لذلك نصت الفقرة (٥) من الدستور على (مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها وتعاونها)[٧٠]. بالمقابل نجد إن التعديلات الدستورية الجديدة قد عززت من رقابة السلطة التشريعية، على السلطة التنفيذية، قد قيدت الأخيرة في حل المجلس بشروط صعبة ، أنتج ذلك عن خلل في التوازن بين السلطتين لصالح السلطة التشريعية ،لان صلاحية حل المجلس في ممارسة الرقابة على الحكومة، وسحب الثقة منها عند الضرورة وكذلك أدى ذلك إلى تقليص دور رئيس الجمهورية كحامي لعمل المؤسسات الدستورية . فضلا عن الاتجاه الجديد الذي يشير إلى إن التوازنات الطائفية، قد طغت على القواعد البرلمانية وكذلك المشاركة الطائفية الواضحة في السلطة قد حدد عملية اتخاذ القرار بالرؤساء الثلاثة للسلطات ، اي ان تحقيق التوازن الطائفي في صيغة الحكم التي تقوم عليها الحكومات بعد ١٩٩٠ من خلال وجود توازن في مواقع وصلاحيات الرؤساء الثلاثة ، تسببت بخلل في التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمصلحة الأولى، وكذلك حصل تجذير الطائفية المقيتة وجعل فيدرالية الطوائف اكثر رسوخا على الرغم من الدعوات على بناء نظام للانتخابات النيابية على أسس وطنية لا طائفية .

ب-مظاهر المراقبة المتبادلة: أعطى الدستور اللبناني لكل عضو في مجلس النواب الحق في توجيه الأسئلة إلى الحكومة ،أو أحد أعضائها للاستيضاح عن مسألة أو أمر معين كما أعطى الحق للمجلس في مناقشة الحكومة ومحاسبتها على تصرف معين وعن طريق تقديم طلب الاستجواب خطياً من الحكومة إلى رئيس المجلس وأن للمجلس حق التحقيق البرلماني عن طريق تشكيل لجنة من أعضاء المجلس للقيام بوظيفة تحقيقيه معينة بخصوص حالة معينة أو محددة من قبل السلطة التنفيذية .وتعد اللجنة تقرير ترفعه إلى رئيس مجلس النواب، ليبت في الموضوع المعروض إليه .وهنا أشارت المادة (٦٦) من الدستور على ان (يتحمل الوزراء إجماليا تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة

ويتحملون انفراديا تبعة أفعالهم الشخصية)[٧١].
ومقابل هذه الرقابة لمجلس النواب بصورها المتعددة توجد رقابة أخرى مقررة للسلطة التنفيذية ،على مجلس النواب تستطيع عبرها التأثير عليه والتحكم أحياناً في عمله ، وتتخذ هذه الرقابة في حق السلطة التنفيذية في دعوة المجلس إلى الانعقاد، أو رفض دورة انعقاد، أو تأجيل انعقاد وهي التي تدعو قبل كل شيء هيئة الناخبين للقيام بعملية انتخاب المجلس .
ثالثا:- السلطة القضائية. بات راسخاً لدي الشعوب المتطورة أن استقلال القضاء وعلامة من علامات انتماء المجتمع إلى دولة القانون ، التي تمنح القاضي سلطات واسعة في سبيل تحقيق الأمان القانوني وتأكيد رفعة القانون، وخضوع الناس لسلطاته على حد سواء[٧٢]، وتماشيا مع ذلك عدَّ الدستور اللبناني السلطة القضائية سلطة مستقلة وخصص لها مادة واحدة وردت في الفصل الأول الذي يحمل عنوان (أحكام عامة) وهي المادة (٢٠) التي أشارت على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم ، على اختلاف درجاتها واختصاصاتها.كما واعترفت بعض النصوص القانونية باستقلال السلطة القضائية في لبنان، فقد نص قانون أصول المحاكمات لعام ١٩٨٣ في مادته الأولى، و قانون القضاء في مادته (٤٤) وقانون العقوبات لعام ١٩٤٣ في مادته (٤١٩) على استقلال السلطة القضائية [٧٣] .

المبحث الثالث: الديمقراطية التوافقية في لبنان .

في هذا المبحث سوف ندرس الديمقراطية التوافقية بمفهومها العام . ثم نبحث عن الصيغة التوافقية التي اعتمدها اللبنانيون؟ وهل نجحت في التوفيق مع المعرقلات الناجمة، عن عدم تجانس المكونات التي يتألف منها المجتمع اللبناني؟ بالاتي :
أولا :- معالم الديمقراطية التوافقية في لبنان .أن الديمقراطية التوافقية_ كمفهوم نشأ وجرى تدويله بنشر مؤلفات متعلقة ببعض البلدان الأوربية ذات التنوع الاجتماعي مثل (بلجيكا، وهولندا، والنمسا، وسويسرا، وايرلندا الشمالية)[٧٤]. ثم أمتد المفهوم إلى دول عالم الجنوب مثلا (لبنان، وماليزيا، والعراق،والمغرب، وكينيا وغيرها) [٧٥]. واكتسبت شعبيتها بين علماء السياسة من أشكال أعمال السلطات في البلدان ذات التعددية لاستيعاب شرائح المجتمع المختلفة ومشاركتها في صنع القرار السياسي.وحول تحديد مفهومها، فقد توسعت الاختلاف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية فنجد أنها خضعت لتسميات عدة لعل أبرزها ما يأتي[٧٦] . ففي البداية أطلق (أرنت ليبهارت) تسمية الديمقراطية التوافقية كما وردت في كتابه المعروف الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد والصادر عام ١٩٦٨ . كما وصف (جيرالدلامبروغ) الديمقراطية التوافقية: بعبارة (الديمقراطية النسبية).أما عالم الاجتماع (بنغهام باول) فأطلق على الديمقراطية التوافقية عبارة (التجزؤ الاجتماعي).ووفقا لما أشار إليه أرنت ليبهارت أنه يمكن تعريف الديمقراطية التوافقية استنادا الى عناصرها المميزة بالآتي العنصر الأول

والأهم: هو الحكم عبر ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين، من كافة القطاعات الهامة في المجتمع ألتعددي، وذلك عبر حكومة ائتلافية موسعة والعنصر الثاني: الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية التي هي وسيلة لحماية الأقلية ضد قرار الأكثرية ،اماالعنصر الثالث:اعتماد النسبية معياراً أساسياً للتمثيل السياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الأموال العامة. والعنصرالرابع : درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة. ولقد تعرضت الديمقراطية التوافقية لمجموعة من الانتقادات يمكن أن ذكر الجوهرية منها وهي:

١. يرى معارضي الديمقراطية التوافقية : بأنها ليست ديمقراطية، بما فيه الكفاية ووضحوا ذلك بغياب المعارضة الفاعلة في النظام التوافقي ،وهو ركن أساسي من أركان الديمقراطية الحقيقية فالائتلاف الواسع (الكبير) لا يتيح معارضة فاعلة وإنما ضعيفة أو ربما غائبة أصلاً[٧٧] .

٢. أنها تقصر عن الثالوث الديمقراطي المتمثل في الحرية والمساواة و الإخاء، فالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد قد يقف حائلاً بينه وبين المجتمع الوطني ،والحكومة، وقد يكون القطاع متجانساً بصورة قاهرة لحرية الأفراد [٧٨] .

٣. أيضا هي معينة بالمعاملة المتساوية أو النسبة للجماعات أكثر من المساواة بين الأفراد[٧٩].

٤. عدم قابليتها على تحقيق الاستقرار والحفاظ على وحدة الكيان السياسي والسلم الأهلي لأن العديد من سماتها تقود إلى التردد وعدم الفعالية [٨٠] .

٥. أنها تعطي وزناً للأقليات اكبر من حجمها وذلك عن طريق استقلالها الإقطاعي واستعمالها الفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات وفرض آرائها فحصولها على مكاسب أكثر من حجمها ، فالأقليات تحصل على تمثيل مبالغ فيه الى حد ربما يصل الى التساوي مع الأكثرية أو الجماعات الكبرى [٨١] .

٦. فاعلية العامل الخارجي ويعد عنصراً رئيسا في وجودها[٨٢].

٧. إنها تنتج في أحسن الأحوال ديمقراطية ناقصة بسبب وجود صعوبات تواجه تطبيقيها ،والقائمين عليها، قد تطور محفزات للتمايز والتمسك بالخصوصيات عوضاً عن محفزات المساومة[٨٣] .

٨. أنها ليست نظاما مثالياً لتحقيق الديمقراطية لأنها مجرد سلام سلبي[٨٤].

ثانيا:- الإطار التطبيقي للنموذج التوافقي اللبناني . تعد الديمقراطية في لبنان واحدة من أبرز نماذج الديمقراطية التوافقية في العالم خارج قارة أوربا . إذ أستمر هذا النظام يطبق فيها لعدة عقود من دون ان ينهار على الرغم مما واجهه من حروب ونزاعات وتعطيل للحكومة ،لأوقات طويلة ولمرات عديدة ،وكذلك فإن المجتمع اللبناني متعدد بشكل واضح فهو يتكون من عدة طوائف منها(المسيحية والمسلمة) .واللاعب المهم على الساحة السياسية اللبنانية هو: الانتماء للمكون ومدى التأثير المتبادل بين الرموز المرتبطة، بالعوائل العريقة سياسيا ومنها (عوائل الحريري والجميل وجنبلاط وغيرها)، وعليه فتركيبة خارطة لبنان، مبنية على اتفاقات عديدة بين هذه المكونات منها

قانون الانتخابات لعام ١٩٦٠ واتفاق الطائف، واتفاق الدوحة، وقانون الانتخابات اللبناني ،الذي اقره البرلمان في٢٩أيلول٢٠٠٨ ، وأجريت على أساسه الانتخابات التشريعية في ٧حزيران ٢٠٠٩. وكذلك انتخابات ٢٠١٨ وهي الانتخابات الأخيرة في لبنان، إذ صار من الثوابت السياسية، أن يكون رئيس الجمهورية (مسيحياً – مارونياً)، ورئيس الوزراء (مسلماً –سنياً) ورئيس مجلس النواب (مسلما –شيعيا) كما أسلفنا. وهنا سنحاول معرفة ماهية العوامل المساعدة التي أدت إلى اعتمادها وهل فشلت أم نجحت التوافقية في تكريس وتحقيق الأهداف المرجوة منها؟ كالأتي :

أولا : العوامل المساعدة لاعتماد النظام التوافقي في لبنان :– هناك إجماع على أن نظام الحكم والسياسة والإدارة هو انعكاس لأوضاع وقيم وعادات وتقاليد اجتماعية مميزة لمجتمعاتها . إذ أن هذه العوامل تختلف من بلد لآخر حسب طبيعة المجتمع و تضافر العوامل المختلفة ،منها الداخلية والأخرى خارجية. ومن هذا المنطلق يمكننا البحث في ابرز العوامل التي ساعدت لبنان لاعتماد هذا النظام بما يأتي :

١. إن لبنان مؤلف من مجموعات طائفية لا تشكل أي منها أغلبية ساحقة بل هي مجموعة أقليات منها الكبيرة ومنها الصغيرة ،مما أدى بأن تكون آلية الحكم توافقية [٨٥]. ولأنها أي الديمقراطية التوافقية، تقوم على خلفية واقع التباين بين مكونات البلد الواحد ،إذ يتوزع هذا الشعب على قوى سياسية لكل منها خلفياتها وخصوصياتها التي تجعلها مختلفة أو متمايزة [٨٦].

٢. حجم الدولة: يعد حجم الدولة اللبنانية في نظر الديمقراطيين التوافقيين ملائماً إلى أبعد حد مع متطلبات قيام النظام الديمقراطي التوافقي فمن بين الدول التي اعتمدها ليبهارت في مقارنته هي: (ماليزيا، ولبنان، وهولندا، وبلجيكا، وسويسرا) وهنا تحتل لبنان المرتبة الأصغر بمساحتها، فصغر الحجم له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على احتمال قيام ديمقراطية توافقية واحتمال نجاحها [٨٧] .

٣. الدور الفاعل للنخبة السياسية:– يستند الديمقراطيون التوافقيون إلى إن النخب السياسية لها دور رئيس في تأسيس النظم التوافقية ونجاحها ،شرط أن تتوفر فيها المواصفات المطلوبة ليس لحكم البلاد فحسب ،إنما للاطلاع على مرتكزات الهندسة التوافقية[٨٨]،والتجربة السياسية اللبنانية تدل على هذه المواصفات قد توفرت لدى النخب السياسية التي حكمت لبنان في بعض مراحله ولكنها لم تتوفر على النحو المطلوب في مراحل أخرى.

٤. توازن القوى المتعدد الأطراف: إن توازن القوى المتعددة بين قطاعات المجتمع ألتعددي ،يفضي إليها اي الديمقراطية التوافقية [٨٩] .

٥. نوعية الأحزاب المتعددة طائفيا أو قوميا أو اثنياً: وهنا يقصد بها توافر أحزاب عدة فاعلة في الدولة ثلاثة أحزاب فأكثر، متقاربة مع بعضها في القوة والأهمية بحيث يكون كل منها قادراً على المنافسة السياسية، والتأثير على اتجاهات الرأي العام،[٩٠].فالمجتمع اللبناني بالرغم من صغر حجم سكانه شهد تعددا حزبيا لا مثيل له[٩١].

ثانيا: سمات (خصائص) الديمقراطية التوافقية في لبنان:

١. الائتلاف الواسع/ الكبير : يعد الديمقراطيون التوافقيون أن النمط الذي اقره الزعماء اللبنانيون تكرس مع الزمن بعد الاستقلال في توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف الرئيسة ،كما تم التطرق إليها، وكذلك الحكومة الائتلافية الموسعة وهي حكومة الوفاق الوطني في لبنان ما هي إلا تعبير عن فكرة الائتلاف الكبير[٩٢].

٢-الفيتو المتبادل:- ويُعبر عنه في الدستور باشتراط الحصول على أغلبية الثلثين في مجلس الوزراء عند التصويت (في حال تعذر الإجماع) على المسائل المصيرية، وكذلك في مجلس النواب على قضايا محددة مثل تعديل الدستور وغيرها،وبحسب المعارضين فأن الفيتو المتبادل يؤدي إلى شلل الدولة ، ويرد عليهم المؤيدون عادة بأن الامتناع عن تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات نتيجة الفيتو أفضل من تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات الخاطئة لذلك أثرت هذه القناعة بين أفراد النخبة السياسية الحاكمة[٩٣].

٣-النسبية: إذ إنها عكست التنوع السياسي واتجاهات الرأي العام ، وتمثيل مختلف القوى والأقليات السياسية، والاجتماعية في لبنان. وهنا يحصل كل فريق على حقه وينال حصة من المقاعد تعادل حقه من مجموع عدد المقترعين[٩٤]، واعتمد التوزيع النسبي في التمثيل السياسي والتعيينات ، في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الأموال العامة ،وكذلك اتبع هذا النظام في توزيع المقاعد في مجلس الوزراء ومجلس النواب ووظائف الفئة الأولى في لبنان[٩٥].

أ. الاستقلال الفئوي: تتمتع الفئات الدينية اللبنانية بمقدار واسع من الاستقلالية وحرية التصرف في شؤونها الخاصة التي أباحها لها الدستور والقوانين وتمثل الاستقلالية مجالات وحدود واسعة ومتنامية في مجال الأحوال الشخصية والتربية والتعليم، والتنظيم السياسي ، والمجتمعي وأهم المجالات التي تتمتع بها الفئات اللبنانية بدرجة واسعة من الاستقلالية هو مجال الأحوال الشخصية [٩٦]، إذ تشير المادة (٩) من الدستور اللبناني على (حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب ...)[٩٧]وكذلك تتمتع الفئات الدينية بحرية واسعة في إدارة مؤسساتها[٩٨] .

ب. ابرز مؤشرات الديمقراطية التوافقية في لبنان: -رغم الانجازات الايجابية المتنوعة لعمل للديمقراطية التوافقية ، إلا أنها قادت إلى العديد من نقاط الضعف في لبنان، فقد قادت تلك الديمقراطية ، لا سيما في زمن ما بعد الحرب الأهلية إلى تعزيز الطائفية ، على الدوام إي الولاء للجهات الفرعية بدلا من الولاء الوطني[٩٩] .وعليه فالمواطن أصبح يكسب جنسيته عن طريق طائفته أو ملته، التي ينتمي إليها ،فتكون مصدر عقيدته وولائه قبل الدولة والوطن، فلكي يكون اللبناني مواطناً، والمواطن لبنانياً لابد أن يكون محدد الانتماء لطائفة معترف بها وإلا فلا سبيل لاكتمال حقوقه المختلفة. كما وسهلت عملية الانقسامات إلى التدخلات الأجنبية والتي أدت إلى نشوء نظام سياسي غير مستقر ،يعتمد على الدعم

الخارجي .وقد حصل إن صنف النظام على أساس المنافع الفئوية الطائفية بين المكونات، وأضحى إدراك المواطن لهذه الرئاسات ليس إدراكا قانونيا ديمقراطيا وإنما إدراكاً إيديولوجياً مذهبياً[١٠٠]. كذلك أدت المركزية الإدارية ، والمالية، دوراً مهما في توسيع الهوة بين المواطن والدولة فالبطء في المعاملات على أنواعها وتحكم الحكومة والإدارة المركزية بموارد المناطق والفساد المستشري على جميع مستويات الإدارة والحكم زاد لجوء المواطن إلى الطائفة ومؤسساتها وزعاماتها بحثاً عن الخدمات الأساسية التي يفترض على الدولة أن تؤمنها لها بذلك أصبحت علاقة اللبناني بالدولة اقرب إلى علاقة فرد بكيان خارجي عنه من علاقة مواطن يدين بالولاء لدولته وهذا ما ساعد على الخروج الجماعي في تظاهرات حاشدة ضد النظام السياسي برمته اليوم .

الخاتمة والاستنتاجات.

في ختام هذه المحاولة المتواضعة لدراسة ألتطورات السياسية في لبنان، حاولنا أن نقدم صورة نظرية للظروف الحاصلة، من حيث أسبابها ونتائجها ،على الساحة اللبنانية، وأثر التطورات المعاصرة في النظام السياسي مستعرضين بيئة السياسات والواقع الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، لذا توصلنا إلى أن الطائفية السياسية ،والديمقراطية التوافقية ، في لبنان وجودهما سلبي أدى إلى ترسيخ الخلافات ونشوء الصراعات الحزبية والسياسية بين مكوناته المختلفة وفي مراحل متعددة، فاللبنانيين لم يستطيعوا احتواء خلافاتهم وجعلها داخلية الطابع والمعالجة، إذ إن اتفاقاتهم الرئيسة حملت طابعاً خارجيا (اتفاق الطائف و اتفاق الدوحة)، وأن تشكيل الحكومة لا يتحقق إلا بعد جولات للقادة السياسيين اللبنانيين على الدول الخارجية لدعمهم، لذلك ازداد انكشاف الدولة على الخارج ،فضلا عن ارتباطات المجموعات الطائفية أيضا بالخارج، وبخدمة مصالح الأخيرة التي تستقوي بها المجموعات الطائفية الأمر الذي أدخل الوضع في أزمات سياسية من أخطر الازمات التي تهدد مصير الدولة والمجتمع بالانقسام وبالحروب الداخلية، ومعالم الصراع الحزبي ،والشخصي والصراع الطائفي، فاللعبة البرلمانية التقليدية ،أي انقسام النواب الى فريقين أو أكثر لكل فريق مرشح وأن معظم المرشحين من داخل المجلس مرتبط بحزبيه ذات جذور طائفية تتعارض إذ لم نقل تتنافى مع مصلحة البلد،ومن جانب الأطراف الخارجية لا تقيم أدنى اعتبار للمصلحة اللبنانية العامة، فلكل يبحث عن مصالحه الخاصة ، ويسعى بمختلف السبل من أجل تحقيقها ، ولو أدى ذلك إلى الإضرار بأمن واستقرار البلاد، كل ذلك كان سببا للتظاهرات ضد الاوضاع المتدهورة في البلد . اما بالنسبة إلى الاستنتاجات فتتضمن الآتي.

١. هناك حقيقة ظاهرة وهي أن واقع نظام الحكم يعد مزيج من دستور ،ووفاق ،وهنا تكمن خصائص هذا النظام أذ أن الدستور يلبي حاجات الدولة والوفاق يلبي حاجات المجتمع لذلك على الحكام أن يدركوا أن لبنان بصيغته المميزة هذه هو بلد الحلول الحكيمة.

٢. سيادة لغة الطائفية في البلاد ، ووجود علو لشأن المذهبية حتى بين أبناء الطائفة الواحدة مما أدى الى تداخل الطائفية الى جميع المؤسسات وجميع القطاعات في البلاد.

٣. أن تعديلات اتفاق الطائف وما يخص الحد من صلاحيات رئاسة الجمهورية، لمصلحة رئاستي (مجلس الوزراء ومجلس النواب) فهي الى حد كبير مجرد تقنين لجوهر الممارسات قبل التعديلات .

٤. من خلال واقع بنية المجتمع والمجسدة للنظام القائم نجد إن هذه البنية غير قادرة على احتواء التناقضات الداخلية فهي أساس التناقضات وتتحكم الصراعات داخلها ،على مستوى العلاقات بين الطوائف وداخلها ذهنية نابعة من العصبيات الضيقة والبعيدة عن قيم الديمقراطية .

الهوامش

[١] – ينظر:– احمد ناصوري ، التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان – أهم ملامحها وأنماطها ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، دمشق– سوريا ، العدد٢ ، ٢٠١٧ ، ص٢٦٥ .

[٢]– فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة الى اتقاف الطائف، دار رياض الريس والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص٩.

[٣] – سليم نصركلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٠–٣١.

[٤] – عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١، ص٥٦–٥٧.

[٥] – كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٦٧، ص١١٤.

[٦]– لحد خاطر،عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١– ١٩١٨)، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٣.

[٧]– علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، دراسة في العلاقات العربية التركية ١٩٠٨– ١٩١٨، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٩٢، ص١١–١٣.

[٨]– هاشم ياغي، ملامح المجتمع اللبناني الحديث، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٦٤، ص٣٩.

[٩]– جورج حنا، العقدة اللبنانية، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٥٧، ص١٢–١٣.

[١٠] – سليم حداد، قوات الأمم المتحدة الموقتة العاملة في لبنان: ظروف أنشاءها_ تنظيمها_ والمهام الموكلة اليها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ١٩٨١، ص١٥–١٦.

[١١]– علي عبد فتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٦ – ٦٨.

[١٢]نزيه رعد، النظام الدستوري والسياسي في لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٦ – ٢٧.

(□) شارل دباس:محامي وصحفي ولد في بيروت عام ١٨٨٤،أنتخب أول رئيس جمهورية لبناني أرثوذكسي بدعم فرنسي في أيار/١٩٢٦ بعد وضع الدستور اللبناني . التفصيل اكثر ينظر: شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية خفايا – وقائع – وثائق –صور، شركة المطبوعات النشر والتوزيع ، بيروت ،٢٠٠٨، ص ٣١.

[١٣] –أسراء شريف جيجان آل كعود، النظام السياسي في لبنان(١٩٨٢–١٩٩٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦،ص ١٢٦–١٢٧.

[١٤]–عصام نعمة إسماعيل،النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات زين الحقوقية، بيروت– لبنان،لاط٢، ٢٠٠٩، ص٤٩٨.

[١٥]– إسراء شريف جيجان أل كعود، المصدر السابق، ص ١٢٨ .

[١٦]– –مرغريت الحلو، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات غير المتجانسة : تقويم التجربة اللبنانية، في إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة : لبنان والعراق، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٦ .

[١٧]– مسعود ضاهر، الطائفية في الحرب اللبنانية : أزمة نظام ام أزمة مجتمع؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان، العدد (١٢٤)، حزيران /١٩٩٩ ص ٦–١١.

[١٨] محمود حيدر، جدليات الطائفية والمواطنة في لبنان الولادة والمال ، مجلة التقلين، الجمهورية الإسلامية الإيرانية – قم، العدد ٦٥، ٢٠١٠، ص ١٩.

[١٩]–إسماعيل الغزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة ، بيروت،١٩٩٦،ص ١٨٢

[٢٠] – ينظر : المادة (٩٥) من الدستور اللبناني لعام ١٩٩٠.

[٢١]– عاطف عطية، الدولة المؤجلة: دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان، دار امواج، بيروت–لبنان،٢٠٠٠،ص١٥٩ .

[٢٢]– جمال زكريا قاسم وأحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأزمة اللبنانية أصولها– تطورها – أبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة– مصر، ١٩٧٨، ص ٧١ .

[٢٣]– فؤاد أفرام البستاني، لبنان مباحث علمية وأجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ، ١٩٦٩، ص٣.

[٢٤] احمد سعيفات ،الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ،ص ١ .

[٢٥]– المادة (١١) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠ .

[٢٦] – مزيد التفصيل ينظر : موسوعة وكيبيديا .: http//ar.m.wikipedia.org

[٢٧]– أحمد بعلبكي– حماه الله ولد سالم واخرون، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، تحرير وتقديم رياض زكي قاسم، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : لبنان، ٢٠١٣، ص ٣٦٩.

[٢٨]– حازم النعيمي، الحرية والصحافة في لبنان، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ٤٦.

[٢٩]– مقدمة الدستور فقرة (٧) من الدستور اللبناني لعام ١٩٩٠.

[٣٠] – مارون حداد، طوائف لبنان الـ ١٨ : أقليات كبرى وأقليات صغرى، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد(١٠٢)، ٢٥ حزيران / ٢٠٠٨،ص٣.

[٣١]– سليمان تقي الدين، المشروع اللبناني الصعب، دار الفارابي، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص١٤٤–١٤٧.

[٣٢]بولس عاصي، الطائفية والمواطنة في لبنان ، منتدى الفكر اللبناني، لبنان، ٢٠١٠، ص ٢١.

[٣٣]خالد مصطفى مرعب، مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص ٤٧.

[٣٤] –أليأس سابا، الاقتصاد اللبناني: أين والى؟ ، مجله المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد (٢٧٦)، كانون الأول ٢٠٠٢، ص٥٤.

[٣٥] – احمد سعيفان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ .

[٣٦] إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري: دراسة تحليلية للنظام الدستوري اللبناني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٣، ص ٩.

[٣٧]– رياض عبد الصمد، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، المؤسسة العربية للدراسات السياسية، بيروت، ١٩٧٧ ص٦٩.

[٣٨] –جلال نوري السعدون، تكريس الطائفية في دستور لبنان عام ١٩٢٦، دار اليقظة الفكرية، دمشق–سوريا ،٢٠٠٧،ص ٧٨.

[٣٩] –المادة (١٠١) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٤٠] – مقدمة في الدستور فقرة(ج) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٤١] – شمران حمادي، النظم السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد – العراق ، ط٢، ١٩٧٠، ص٨١.

[٤٢] – المادة (١٦) من الدستور اللبناني لسنة١٩٩٠

[٤٣]– محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم الأنظمة الدستورية في العالم، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠، ص ٢١٨.

[٤٤] – ينظر :المادة (١) من قانون الانتخاب اللبناني لسنة ٢٠٠٨.

[٤٥] – المادة (٢٧) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٤٦]– المادة (١٨) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٤٧] – إبراهيم عبد العزيز شيحا، المصدر السابق، ص ٤٣٣– ٤٣٤.

[٤٨]– محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص٢١٩.

[٤٩]– المادة (٩٥) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٢٦.

[٥٠]– المواد (٩–١٠–١٩) من الدستور اللبناني لعام ١٩٩٠.

[٥١] – الاحتجاجات في لبنان : أراء من بيروت وتداعيات سياسية / ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ على الرابط : https://www.washingtonintule.orgوكذلك : الاحتجاجات اللبنانية ٢٠١٩ على الرابط : https;//ar.wikipedia : org

[٥٢]– أحمد سعيفان، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٤٤–٢٤٥.

[٥٣] –ينظر :–المادة (٢١) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠ وكذلك المادة (٣) من قانون الانتخاب الحالي لسنة ٢٠٠٨.

[٥٤]– المادة (٩) من قانون الانتخاب اللبناني الحالي لسنة ٢٠٠٨.

[٥٥] – المادة (٢٤) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٥٦] –المادة (١٨) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠ وهذه المادة عدلت بموجب التعديل الجديد لنفس السنة .

[٥٧] – المادة (٨٣) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٥٨]– منتصر ألعيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق – لبنان أنموذجا، شركة المعارف ،بيروت،٢٠١٢، ص ٤٢٣.

[٥٩] – نقلا عن محمد المجذوب، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

[٦٠] – المادة (٧٧) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

(٦١)– ابراهيم عبد العزيز شيحا، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢.

(٦٢)– ينظر: المادة (٣٢) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

(٦٣) – المادة (٣٣) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٦٤] – المادة (٤٩) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٦٥] –هدى احمد حسن،الدور السياسي لحزب الله في لبنان (١٩٩٠–٢٠١٢)، إصدارات حوزتي النجف الاشرف وقم المقدسة، النجف الاشرف – العراق، ٢٠١٥، ص٤٢.

[٦٦]– سالي سعد محمد ، أزمة رئاسة الجمهورية في لبنان دراسة في الأسس والأبعاد المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة / كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦ ، ص٧١–٧٣ .

[٦٧] –عادل ثابت، النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية وللنظام السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة،٢٠٠٧، ص ١٠٢.

[٦٨]– ينظر :المادة (٦٥) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٦٩] – المادة(٦٦)من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٧٠] – ينظر :– الفقرة (هـــ) من المادة(٦٥) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٧١] –المادة(٦٦) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٧٢] –غالب غانم، اثر المتغيرات الجديدة على استقلال القضاء في لبنان، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت ، ٢٠٠٩،ص ٦.

[٧٣] – نقلا عن: مايا وهيب منصور وكارلوس يوسف داود، استقلال النظام القضائي في لبنان وحياده، الشبكة الاورو – متوسطية لحقوق الإنسان، كوبنهاكن، شباط/٢٠١٠ ،ص ١٥–١٦.

[٧٤]– غفران يونس هادي، تجربة الديمقراطية التوافقية في ايرلندا الشمالية، أوراق أوربية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد(١٨٤)، كانون الاول /٢٠٠٩، ص١٧.

[٧٥]– عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية :العراق انموذجا، دار السياب،بغداد– العراق، ٢٠١٠، ص ٢٥–٢٧.

[٧٦] –نقلا عن : رشيد عمارة ، الديمقراطية التوافقية . دراسة في السلوك السياسي العراقي ، جامعة السليمانية، العراق، العدد(٣)، تشرين الاول/ ٢٠١٠،ص ١٢٩.

[٧٧] – ينظر رشيد عمارة ،المصدر السابق، ص١٤٠.

[٧٨]– أرنت ليبهارت، أنماط الديمقراطية ، بيروت ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥ ص ٨٠.

[٧٩] – المصدر نفسه، ص ٨١.

[٤]– رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني، سلسلة الدراسات والمعلومات، مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني ،بيروت ، كانون الثاني٢٠٠٧،ص٥٢.

[٨١]– أرنت ليبهارت، المصدر السابق ، ص٧٠.

[٨٢]– رغيد الصلح، مصدر سبق ذكره،ص٥٢–٥٣.

[٨٣]– حسن كريم، التعددية الثقافية والسياسية وتكوين الدولة، إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة: ، لبنان والعراق، المركز اللبناني للدراسات،لبنان،٢٠٠٧ ،ص٢٢.

[٨٤]– رشيد عمارة، مصدر سبق ذكره ص ١٤٠.

[٨٥] – اليأس سابا، دراسة حالة لبنان، مجموعة باحثين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول ٢٠٠٤، ص ٧٤٦.

[٨٦]– هناء صوفي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية : الحالة اللبنانية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٢٠٠٦،ص ١٣٢–١٣٣.

[٨٧]– أرنت ليبهارت، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥– ١١٠.

[٨٨]– رغيد الصلح، المصدر السابق،ص٣٩.

[٨٩]– المصدر نفسه،ص٣٧.

[٩٠] –نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٨٣،ص٤٥٥.

[٩١] – أكرم محمد عدوان، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، بحث مقدم إلى الجامعة الإسلامية، كلية الآداب،غزة– فلسطين، ٢٠٠٨ ،ص١٢.

[٩٢]– حسن كريم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

[٩٣]– نقلاً عن: رغيد الصلح، المصدر السابق، ص ٤٧–٤٨.

[٩٤]– عصام نعمان، نحو النسبة والخط الثالث والمقاومة المدنية (حالة لبنان) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، شباط ٢٠٠٩، ص ٢٨٢.

[٩٥]– حسن كريم، مصدر سبق ذكره ، ص١٨.

[٩٦]– رغيد الصلح، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

[٩٧] – المادة(٩) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٩٨]– المادة (١٠) من الدستور اللبناني لسنة ١٩٩٠.

[٩٩]– سمير المقدسي، لبنان، الديمقراطية المقيدة وتأثيرها الوطني، ترجمة حسن عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، كانون الثاني/ ٢٠١١، ص ٢٠٦.

[١٠٠]– رعد قاسم صالح، تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد– العراق،العدد(٣٤)، أيلول/ ٢٠١١، ص١٩.